

التحديات التي تواجه المجتمع المدني خلال الحرب في سوريا

الباحثة صفاء شربيا والدكتور موسى علاية

ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام

May 2020

Website: <http://www.mena-acdp.com/2018/01/25/>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb11>

For contact: dr. Moosa Elayah, elayahmaa@gmail.com



التحديات التي تواجه المجتمع المدني خلال الحرب في سوريا

الباحثة صفاء شربا والدكتور موسى عناية

المقدمة:

منذ أوائل تسعينات القرن المنصرم، بدأ مفهوم المجتمع المدني يظهر على نحو بارز في قطاع التنمية، وأصبح سمة من سمات المجتمعات الحديثة لا يمكن تجاهل أهميتها. وبصورة عامة، يرجع ظهور مؤسسات المجتمع المدني إلى عدة أسباب منها فشل كثير من الحكومات في تأمين المتطلبات الأساسية للشعوب كالأمن والسلام والخدمات العامة والحد من الفقر، إلى جانب تفشي الفساد في القطاع العام عبر أنحاء العالم ولا سيما في الدول النامية (Lewis, 2001).

ويبدو دور المجتمع المدني أكثر جلاءً في أثناء الحروب والنزاعات، حيث تعمل هذه المنظمات على تأمين الخدمات العامة وإعادة الإعمار وتحقيق السلام، لأن قدرة الدولة على القيام بالوظائف المتوقعة منها -في الحالة الطبيعية- تضعف أو قد تتلاشى تماماً. وتضطر جماعات أخرى تملأ هذا الفراغ الناتج وتقوم بالمهام المختلفة بدلاً عن الدولة كالجماعات الدينية والقبلية وغيرها (Khalaf, 2015). في هذا المقال سوف نركز على مساهمات المجتمع المدني في تحقيق السلام مع التركيز على التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني تحت وطأة الحرب، مع دراسة الحالة السورية في هذا السياق نظراً للدور الكبير الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في دعم المجتمع السوري ولا سيما بعد اندلاع الأزمة الحالية في عام 2011.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني تحت وطأة الحرب، مع التركيز على المجتمع المدني في سوريا كمثال على الدور الكبير الذي تؤديه هذه المنظمات في مواجهة الأزمات باعتبارها منظمات إنسانية هدفها الأول تقديم المساعدات والخدمات والدعم للمجتمع وتخفيف الآثار الناجمة عن الأزمة السورية في الوقت الحالي، وتحقيق السلام، والمساعدة في إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء الحرب. أما السؤال الرئيسي الذي يحاول هذا البحث الإجابة عنه فهو: ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني خلال

يبرز دور المجتمع
المدني خلال الحروب
والنزاعات في تأمين
الخدمات العامة وإعادة
الإعمار وتحقيق السلام،
لأن قدرة الدولة على
القيام بالوظائف المتوقعة
منها -في الحالة
الطبيعية- تضعف أو
تتلاشى تماماً

الحرب في صنع السلام، وما هي الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني خلال الصراع، مع التركيز على الوضع في سوريا باعتبارها دولة عاشت صراعاً مسلحاً طوال السنوات التسع الماضية.

وتجمع الدراسة بين المنهجين النظري والتطبيقي. حيث تم جمع البيانات بالعودة إلى مجموعة من الدراسات التي تناولت المجتمع المدني بشكل عام والمجتمع المدني في سوريا بشكل خاص، كما تم إجراء مقابلات شبه مهيكلة بتاريخ 24 و27 أبريل 2020 مع عاملين في المنظمات غير الحكومية تأسست بعد اندلاع الأزمة السورية وتعمل حالياً داخل سوريا. تمارس المنظمات المختارة نشاطها في المناطق التابعة للنظام السوري، وفي المناطق التابعة للمعارضة السورية. وقد اقتصر جمع المعلومات المتعلقة على المقابلات الشخصية التي أجريت مع العاملين، ونظراً لكونها غير مرخصة -كغالبية المنظمات غير الحكومية في سوريا- وبالتالي لا يوجد لأي منهما موقع إلكتروني رسمي يمكن الرجوع إليه ولا يمكن الكشف عن هوياتهم ولحساسية الموقف الأمني للمنظمات غير الحكومية في سوريا.

تعريف المجتمع المدني

للمجتمع المدني تعريفات عدة من أبرزها تعريف البنك الدولي الذي ينص على أن المجتمع المدني هو "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتمهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو غيرهم من أبناء المجتمع، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية" (البنك الدولي، 2020). كذلك يشير مصطلح المجتمع المدني إلى "حيز المجتمع المنظم الذي يعمل مستقلاً عن الحكومة والقطاع الخاص، ويشمل مجموعة واسعة من الجهات، من أهمها المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية، والمبادرات الشعبية والأشكال التقليدية للأحزاب والروابط، والتي قد تشمل النقابات العمالية والأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان والمؤسسات التقليدية والمنظمات غير الحكومية والدينية وجمعيات الرعاية الاجتماعية" (Verkoren, 2012). وبحسب مركز المجتمع المدني (Centre for Civil Society)، يعدّ المجتمع المدني بمثابة الحيز الذي يملأ الفراغ بين الدولة والسوق، وفيه يحدث التفاعل والتداخل بينهما، ويمكن أن يشمل جهات وأشكالاً مؤسساتية فاعلة مختلفة تتفاوت من حيث الشكل والاستقلالية والصلاحيات المنوطة بها (Centre For Civil Society, 2008).

ولكن بسبب تعقيد الصراع في سوريا -كما هي الحال في الصراعات كافة- يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني لا تتفاعل فقط مع الحكومة السورية بل تتعامل أيضاً مع مجموعة واسعة من الأطراف الأخرى التي عرفها باحثون على أنها مجموعات تنشط في المنطقة الرمادية بين الدولة والمجتمع المدني، كالمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية والمجموعات المسلحة (Elayah, 2019). وعلى سبيل المثال، لعبت الجماعات المسلحة دوراً مهماً في الصراع في سوريا، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام، وكان انتشارها مرتبطاً بالمناطق

التابعة للنظام أو المسيطر عليها من قبل الجماعات الأخرى (Khalaf, 2015). وبالتالي، تشارك تلك الجماعات المسلحة في تمكين (أو عرقلة) منظمات المجتمع المدني في سعيها إلى تحقيق السلام في تلك المناطق، وذلك بسبب الخصومات التي تنشأ فيما بينها تارة وميلها إلى التعاون فيما بينها تارة أخرى، بما يخدم مصالحها الخاصة (Durham University, 2017).

دور المجتمع المدني في حالات السلم والحرب

في معظم دول العالم، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في أوقات الحرب والسلم على السواء. ولكن أهمية هذا الدور تزداد ازدياداً كبيراً في أوقات الأزمات، بما فيها الصراعات والحروب. فنتيجة تركيز اهتمام الحكومة على الاستجابة للأزمة التي تواجهها وتكريس جزء كبير من مواردها لاستعادة السيطرة على الوضع القائم، تضعف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة لمواطنيها التي تؤديها في الظروف العادية، وعلى رأسها الحفاظ على الأمن. وبالتالي، تضطر المجتمعات المحلية في هذه الظروف إلى الاعتماد على نفسها لتوفير الاحتياجات الأساسية لأبنائها.

وهناك العديد من الأمثلة عن تطور دور المجتمع المدني في أوقات الحروب والنزاعات ليقوم بوظائف عدة من أبرزها توفير الأمن والخدمات للسكان المحليين، وهذا غالباً ما يكسب منظمات المجتمع المدني قاعدة جماهيرية أوسع ويمنحها الشرعية لتحافظ على استمرارها ووجودها (Verkoren, 2012). ففي سريلانكا مثلاً، وعلى مدى قرابة ثلاثة عقود من الصراع المسلح بين عامي ١٩٨٣ و ٢٠٠٩، عملت منظمات المجتمع المدني على توفير خدمات متنوعة عالية الجودة للسكان المحليين في المناطق المتأثرة بالنزاع، وقدمت كثيراً من البرامج لدعم للمرأة هناك، إضافة إلى دورها في التنسيق والتعاون مع صناعات القرار من أجل إعادة السلام بعد نهاية الصراع (UNDP, 2007).

إن دور المجتمع المدني في هذه الحالات لا يقتصر على توفير الشعور بالأمن وتأمين الطعام والشراب وغيرهما من الحاجات الأساسية لأبناء المجتمع، بل إن منظمات المجتمع المدني تؤدي في كثير من الأحيان دوراً رئيسياً في إخماد نار الصراعات وتخفيف حدة العنف وحماية المدنيين، وذلك عبر تسهيل الحوار والتفاوض بين الأطراف المختلفة ذات المصالح والأولويات المتعارضة (European Centre for Conflict Prevention, 2006). وترى الباحثة الألمانية بافم هولز في دراستها عن المجتمع المدني أن هناك سبع وظائف أساسية للمجتمع المدني في عملية بناء السلام يمكن تلخيصها كالآتي: توفير الحماية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم مبادرات السلام، وتعزيز الروابط الاجتماعية، والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي، والتوسط في مبادرات السلام، وتقديم الخدمات (Paffenholz, 2015).

فعلى سبيل المثال يساهم المجتمع المدني في توفير الحماية ودعم مبادرات السلام بين الأطراف المتنازعة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ولا سيما في ظل هشاشة وغياب الدور الحكومي في الحروب وضعف الثقة بين

الدولة والشعب (Paffenholz, 2015). وبالفعل، أظهرت الدراسات أن منظمات المجتمع المدني في جمهورية السودان قد لعبت دوراً محورياً في توقيع اتفاقيات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتضح ذلك من خلال التواجد الكبير والفعال لمنظمات المجتمع المدني في دارفور لصياغة السلام والذي تم عقده في مدينة الدوحة في عام 2009 (Assal, 2016).

وفي حين قد تتمكن منظمات المجتمع المدني من أداء بعض هذه الوظائف أو جميعها، فإنها تواجه في كثير من الأحيان تحديات عدة تؤثر على أدائها أو تمنعها من القيام بهذه الوظائف. وقد صنف باحثون هذه التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في حالات الصراع في خمسة أنواع هي: التحديات الأمنية، وغياب حرية التعبير عن الرأي، وانتشار الفساد على نطاق واسع، وغياب دور الحكومة في الصراعات، والانقسامات التي تحدث بين أبناء المجتمع نفسه (Dufranc, 2011). وتتضمن الفقرات التالية مناقشة لهذه التحديات الخمسة في سياق الصراع الدائر في سوريا حالياً،

المجتمع المدني في سوريا قبل وبعد الأزمة الحالية

قبل عام ٢٠١١، عانت منظمات المجتمع المدني في سوريا كثيراً من القيود والبيروقراطية والفساد، وكانت أعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في سوريا قليلة جداً، وأغلبها تحت سيطرة الحكومة السورية، إضافة إلى أن وجودها كان يحتاج إلى ضرورة الحصول على موافقات حكومية مع قيود صارمة مفروضة من قبلها (خلف، 2014). فممنذ تولي حزب البعث الحكم في سوريا في عام ١٩٦٣، تولت الدولة الإشراف على منظمات المجتمع المدني ومؤسساته، والتي كانت فقط عبارة عن جمعيات خيرية يشرف عليها النظام نفسه أو رجال أعمال تابعين له ويعملون تحت مظلته (Ruiz, 2013). وقد حال هذا الوضع دون مشاركة المجتمع المدني في العمل الجماعي من أجل العدالة أو المساواة أو المساءلة من خلال الحملات الداعية إلى التغيير أو الضغط أو التأثير على سياسات الحكومة مثلاً (Ruiz, 2013).

ومع بداية الأزمة الحالية في سوريا التي أدت إلى كارثة إنسانية ما تزال قائمة حتى اليوم، وبسبب التفكك الكبير في سلطة الحكومة، ظهرت في سوريا مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي كان أغلبها مبادرات شعبية مثل المؤسسات الدينية أو العشائرية وغيرها، عملت على تقديم الدعم للمواطنين السوريين في المناطق المتضررة من الصراع في ظل غياب دور الدولة في تلك المناطق (the syrian centre for policy research, 2013). وبفضل تدفق التمويل الدولي، تحولت هذه المبادرات الشعبية إلى منظمات تقوم حتى يومنا هذا بمشاريع عديدة وذات ميزانية عالية (Mairead Collins, 2018).

إن تزايد نشاط منظمات المجتمع المدني في سوريا في الآونة الأخيرة ليس مستغرباً، فغالباً ما تزداد أهمية المجتمع المدني والحركات الاجتماعية خلال الصراعات. فبعد عام 2012 وعقب التصعيد الذي حول الحراك السلمي في

سوريا إلى صراع مسلح، وجد العديد من دعاة السلام أنفسهم بموقع المسؤولية الذي أدى لاحقاً إلى تأسيس العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات مختلفة (Center for Security Studies, 2015). ولعل أفضل مثال للمبادرات الشعبية في سوريا هو المجموعات الدينية والقبائل في مدينة دير الزور في الشرق السوري وما قامت به من توزيع للمواد الغذائية على الأهالي والنازحين، ومقاومة سيطرة تنظيم الدولة (داعش) وغيرها من المجموعات الإرهابية على أراضيها في ظل غياب سلطة الدولة في تلك المناطق (Khalaf, 2015). وقد خلصت كثير من الأبحاث التي تناولت الوضع في مناطق شمال وشرق سوريا إلى أن العمليات العسكرية التي شنتها الأطراف المتصارعة كلها بالتزامن مع الخوف من استعادة النظام للسيطرة على هذه المناطق قد ساهما في انسحاب عدة منظمات دولية من معظم هذه المناطق حرصاً على سلامة موظفيها ولصعوبة تنقلاتهم ضمنها، ملقيةً بذلك بالعبء كله على المنظمات المحلية (Enab Baladi, 2019). فمثلاً توقفت منظمة "GAV" العاملة بمجال حماية المرأة والطفل في شرق سوريا عن تقديم خدماتها في مناطق شرق سوريا بسبب تصعيد العمليات العسكرية في المنطقة (Enab Baladi, 2019).

ومن هنا يبرز دور المنظمات المحلية التي نشأت بعد بداية الأزمة السورية وما تزال تعمل على الأراضي السورية على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، ومنها المنظمات المختارة في هذه الدراسة (ن=2). وفيما يأتي لمحة مختصرة عن هاتين المنظمين قبل الانتقال إلى التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في سوريا. تعد منظمة (ن=1) من المنظمات غير الحكومية القليلة وغير المرخصة في المجتمع السوري التي اهتمت بمجال تمكين المرأة والتماسك الاجتماعي. تم تأسيسها في عام 2016 بميزانية معدومة وقائمة على عمل المتطوعين فقط، وقد مارست نشاطها بصورة رئيسية ضمن المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري حتى نهاية العام نفسه حيث اتسع نطاق أعمالها ليشمل تقديم الاستشارات في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام السوري كالغوطة ودرعا. وفي عام 2017 اتخذت المنظمة أولى خطواتها في الحصول على التمويل من منظمات خارجية، الأمر الذي ساعد في زيادة عدد موظفيها وتطوير خبراتهم الإدارية. أما المنظمة (ن=2) فتأسست في عام ٢٠١٧ وتنشط في المناطق التابعة للمعارضة السورية في ريف حلب، حيث تسعى إلى تمكين المجتمع من المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وتعزيز مبادئ الحوكمة في المؤسسات المحلية، وذلك من خلال تحسين القاعدة المعرفية لدى الشباب، وخلق فرص ومساحات تشاركية، وتوظيف قدرات الشباب والتنسيق لزيادة وعي صناع القرار الذي يؤدي إلى تحقيق استجابة أفضل للاحتياجات المحلية.

التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في سوريا:

نورد فيما يأتي أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في سوريا كما عبّر عنها العاملون في المنظمات غير الحكومية السورية:

1- التحدي الأمني:

يعدّ التحدي الأمني من أبرز التحديات التي تواجه العاملين في منظمات المجتمع المدني في سوريا سواء في المناطق التابعة للنظام والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة والمجموعات المسلحة بالرغم من اختلاف الظروف فيهما. فبحسب المنظمة (ن=1)، وصل التدقيق الأمني في المناطق التابعة للنظام إلى ذروته مع بداية عام ٢٠١٨، حيث اشتدت حدة المساءلة ولجأ النظام إلى استخدام الإجراءات القانونية مع زيادة عمليات البحث والتدقيق والمتابعة. وقد واطب النظام السوري على إرسال دوريات أمنية إضافية إلى لجان تابعة لوزارة التربية السورية قامت بزيارة المعاهد التابعة لهذه المنظمات وأغلقت عدداً منها.

أما في المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام، فيتمثل التحدي الأمني في استمرار الاشتباكات التي تهدد سلامة العاملين في هذه المنظمات وشيوع عمليات الخطف والقتل بينهم. فبحسب منظمة (ن=2)، لا تحبذ الجماعات المسلحة -وعلى رأسها المجموعات الإسلامية- في كثير من الأحيان استمرار عمل منظمات المجتمع المدني في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وغالباً ما كانت تلجأ إلى عرقلة عمل المنظمات الموجودة في المناطق التي تبسط سيطرتها عليها بطرق عدة مثل خطف العاملين في هذه المنظمات، الأمر الذي اضطرها إلى تخفيف نشاطها في بعض الأحيان حتى تهدأ الأمور حفاظاً على سلامة العاملين فيها. وبالفعل ذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الصحة أنه تم خطف 12 موظف لديها من قبل تلك الجماعات في عام 2018 (Mairead Collins, 2018).

2- تحدي التمويل:

تعاني المنظمات العاملة داخل سوريا من نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه. فقلة من المنظمات التي تعمل بالداخل السوري حصلت على التمويل اللازم لبقائها واستمرار أداء عملها على المستوى الذي يضاها المنظمات العاملة خارج سوريا. وقد أثر هذا بدوره على فرص حصول هذه المنظمات على التمويل الذي تحتاجه. وبحسب أحد العاملين في المنظمة (ن=1):

"فيما يتعلق بالتمويل، لم تأخذ المنظمات العاملة داخل سوريا فرصتها بشكل حقيقي فيما يخص المهارات الخاصة ببناء السياسات، فأصبحت هناك فروقات بين المهارات في منظمات الداخل والمنظمات العاملة في دول الجوار. فأصبح هناك طبقة بين المنظمات، فمنظمات الدول المجاورة أصبح لديها تمويل أكبر ومهارات أكثر لأنها اخذت فرصتها بالتدريبات".

ومن أبرز المشكلات المتعلقة بالتمويل التي واجهتها المنطمتان (ن=1) و(ن=2) على السواء هي صعوبة تحويل الأموال، ولا سيما في ظل العقوبات المفروضة على سوريا وعلى البنوك العاملة ضمن أراضيها. فقد واجهت المنظمة (ن=2) على سبيل المثال مشكلة أساسية عند محاولتها الحصول على التمويل من الجهات المانحة، فقد

كانت هذه الجهات تشترط -من ضمن شروط كثيرة- أن تكون المنظمة مسجلة في المنطقة التي تعمل فيها، الأمر الذي اضطر المنظمة (ن=1) إلى اللجوء إلى الجهات المانحة التي لا تشترط التسجيل، الأمر الذي حرّمها من الاستفادة من فرص كثيرة وشكل عائقاً حال دون تطورها على النحو الأمثل.

إضافة إلى ذلك، أكدت المنظمتان أن الأهداف والأولويات التي تسعى إليها الجهات المانحة قد تكون مختلفة عن أهداف المنظمة في بعض الأحيان. فأهداف الجهات المانحة "سياسية في أغلب الأحيان، وقد أدى هذا إلى منافسة كبيرة بين المنظمات العاملة في المنطقة للحصول على التمويل". ففي المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة مثلاً، كانت أهداف الجهات المانحة إسقاط النظام السوري في حين تسعى المنظمة (ن=2) إلى تطوير مهارات الشباب السوري في هذه المناطق.

3- الفساد:

عبر كثير من العاملين في منظمات المجتمع المدني السورية عن استيائهم من الطريقة التي تتعامل بها الجهات المانحة معهم، إذ تموّل العديد من المنظمات حديثة العهد بمبالغ مالية ضخمة من دون التدقيق في آلية انفاقها أو حتى مراقبة المشاريع التي تشرف عليها تلك المنظمات، ما يساهم في تفشي الفساد الإداري والمالي في تلك المنظمات (Al Monitor, 2013). وقد أكدت المنظمتان (ن 1) و(ن2) على هيمنة العلاقات الشخصية على عمل المنظمات في سوريا، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري داخل هذه المنظمات على نحو كبير. وأشار أحد العاملين فيهما إلى أن "الفساد بسوريا يعني أن الجهات المانحة لا يمكنها الدخول، فلا تستطيع الإشراف والرقابة على الوضع".

4- الهيكل الإداري:

من أبرز التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في سوريا هو ضعف المهارات والخبرات بالعمل المدني، ولا سيما أن معظمها ظهر حديثاً بعد بدء الأزمة ويعتمد على عمل متطوعين لا يملكون خبرة مسبقة بالعمل المدني وبنناء المؤسسات وقيادتها باعتبارها مختلفة نوعاً ما بأنشطتها وإدارتها عن القطاعات الأخرى (Rana Khalaf, 2014). وقد أشارت المنظمتان (ن 1) و(ن 2) إلى المشكلات الإدارية الموجودة فيهما، فالمنظمة (ن1) مثلاً تعاني من نقص في الكادر الوظيفي وضعف مهارات العاملين بالعمل المدني، وذلك يعود إلى ضعف الثقة بالخبرات الموجودة والتي قد تشكل خطراً آمناً في بعض الأحيان.

5- الانطباعات المسبقة:

أخيراً، واجهت المنظمة (ن1) كغيرها من المنظمات التي تنشط في المناطق التابعة للنظام السوري تحدياً آخر تتمثل في نظرة السكان والجهات المانحة إليها على أنها تقوم بالتنسيق مع جهات الأمن التابعة للنظام وتخدم

مصالحه، وهذا بدوره شكل عائقاً أمام المنظمة في سعيها إلى تحقيق أهدافها وغاياتها. وقد بدأ هذا جلياً في الاجتماعات التي عُقدت خارج سوريا مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

الخاتمة والتوصيات

نستنتج أن منظمات المجتمع المدني في سوريا تعاني من تحديات عدة، وبعضها يختلف باختلاف المناطق الموجودة فيها، أي خارج المناطق التابعة للنظام السوري أم داخلها. وقد أثرت هذه المشكلات بصورة كبيرة على الدور الذي تؤديه هذه المنظمات سواء عند تقديم الخدمات العامة للمواطنين أو إقامة السلام في المنطقة. ومن أهم هذه التحديات: مشكلة غياب الأمن، ونقص التمويل وصعوبة الحصول عليه، وتفشي الفساد، وشيوع المشكلات الإدارية. هذا ويعاني المجتمع المدني من مشكلات عديدة أخرى لا مجال لذكرها بالتفصيل في هذا البحث، ولكن يمكن تسليط الضوء عليها من خلال إجراء دراسات أشمل تتضمن عدداً أكبر من هذه المنظمات. ولتسهيل عمل هذه المنظمات، يجب على الحكومة السورية في المقام الأول الاعتراف بالمجتمع المدني باعتباره شريكاً مهماً في التنمية وبناء السلام، وبالتالي توفير الأمن والظروف الأخرى اللازمة لاستمرار عمل منظمات المجتمع المدني داخل أراضيهما. كما يجب على المنظمات الدولية المبادرة بتقديم التدريب -عبر المنابر الافتراضية حالياً- لموظفي منظمات المجتمع المدني العاملين في سوريا، لتزويدهم بالمهارات والمعارف الضرورية لأداء مهامهم وكسب خبرات العمل المدني. وكذلك يجب على الجهات الخارجية المانحة أن تأخذ في الاعتبار أهداف المنظمات المحلية وأولوياتها، التي قد تختلف من وقت لآخر حسب الظروف السائدة في المكان الذي تعمل فيه، وأن تولي مزيداً من الاهتمام لحاجات المجتمعات المحلية التي تزرع تحت وطأة الحرب، مع البحث عن حلول مبتكرة لتوفير الرقابة على الأموال التي تخصصها للمنظمات العاملة في مختلف مناطق سوريا، سواء الواقعة ضمن سيطرة النظام السوري أو خارجها.

المراجع

Durham University. (2017). *ENDURING SOCIAL INSTITUTIONS AND CIVIL SOCIETY PEACEBUILDING IN LIBYA AND SYRIA*. Durham: British Council.

Al Monitor. (2013). Civil Society Organizations in Syria Hindered by Corruption. *Al Monitor*.

Assal, M. A. (2016). *Civil society and peace building in Sudan: A critical look*. Khartoum: University of Khartoum.

- Center for Security Studies. (2015, October 30). *Syrian Medical NGOs in the Crisis: Realities, Perspectives and Challenges*. Retrieved from <https://css.ethz.ch/en/services/digital-library/articles/article.html/194360>
- CENTRE FOR CIVIL SOCIETY . (2008). *ANNUAL REPORT 2008-2009*. CENTRE FOR CIVIL SOCIETY .
- Dufranc, A. P. (2011). *Civil Society Organisations in Situations of Conflict*. CIVICUS and Open Forum for CSO Development Effectiveness.
- Elayah, M. (2019). Civil society during war: the case of Yemen. *Informa UK Limited, trading as Taylor & Francis Group*.
- Enab Baladi. (2019). Challenges and concerns facing civil society organizations in northeast Syria. *Enab Baladi*.
- Hulme, N. B. (2012). *The role of NGOs and civil society in development and poverty reduction*. University of Manchester .
- Khalaf, R. (2015). *Governance without Government in Syria: Civil Society and State Building during Conflict*. Syria Studies .
- Lewis, D. (2001). *The Management of Non-Governmental Development Organizations*. London : Routledge .
- Mairead Collins, C. A. (2018). *Syrian Civil Society*. London.
- Paffenholz, T. (2015). *Civil society and peacebuilding*. Development Dialogue.
- Rana Khalaf, O. R. (2014). *Civil Society groups in Syria*. Rana Khalaf, Oula Ramadan, Friederike Stolleis.
- Ruiz, E. D. (2013). *Syrian Charities at the Turn of the Twenty-First Century: Their History, Situation, Frames and Challenges*.

the syrian centre for policy research . (2013). *socioeconomic monitoring report*. the syrian centre for policy research the syrian centre for policy research.

UNDP . (2007). *CIVIL SOCIETY AND UNDP IN SRI LANKA: PARTNERSHIP IN CRISIS SITUATIONS*. SRI LANKA: UNDP .

uropean Centre for Conflict Prevention. (2006). *Civil Society Roles in Preventing War & Building Peace*. Netherlands.

Verkoren, M. V. (2012). *Complexities and Challenges for Civil Society Building in Post-Conflict Settings*. Journal of Peacebuilding & Development.

البنك الدولي: Retrieved from: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/partners/civil-society> 2020

رنا خلف. (2014). *حراك مدني في ظروف قاسية*. بيروت: مشروع بدائل و مؤسسة فريدريش.